

خلال حلقة نقاشية عن سلبيات وإيجابيات قانون البلدية الجديد

57 ألف مخالفة بلدية أحيلت إلى «التحقيقات» خلال عام ونصف العام

من صدورها وفق مرسوم، وفيما يخص الميزانية فإن هناك العديد من الهيئات تخضع إلى الجهات وأن البلدية تعتبر أقدم مؤسسة ديموقراطية ولابد أن يكون للمجلس ميزانية ملقحة للبلدية وليست تابعة.

● د.حسن كمال: العقوبات الحالية جيدة على المخالفين وتسهم في منع المخالفات، لذلك في ظل هذا القانون للأسف نجد أن هناك أشخاصا مازالوا يمارسون المخالفات، لذا لابد أن تكون هناك عقوبات رادعة وأن تكون هناك ضبطين قضائية لمنع المخالفات من البلدية، وللأسف حتى الآن البلدية لم تؤهل موظفيها للقيام بتطبيق القانون على الجميع صراحة، كما أن هناك نظرة للبلدية من قبل المواطنين في تعاملها مع بعض القيادات في البلدية.

● علي الموسى: هل تم عرض القانون على مدير البلدية والإدارة القانونية بالبلدية والإسكان ووزارة الداخلية.

● فهد العثمان: لقد بلغت بانه لم يتم عقد اجتماع مع أي جهة بخصوص القانون الجديد.

● المستشارة نوال العبيد من إدارة التحقيقات:

أغلب المواطنين لا يكتبون محاضر المخالفات بطريقة صحيحة وخاصة في قضايا البناء، وبعض المعلومات تكون ناقصة وخاصة فيما يتعلق بشخص نوعه المخالفة.

● مدير إدارة التنفيذ والبرامج من المؤسسة العامة للرعاية السكنية إبراهيم الناشي: لم تتم الدعوة من قبل مجلس الأمة للمناقشة، لذلك المادة 21 من الإقرار للمؤسسة فيما يتعلق بقرارات إنشاء المدن، وذلك من الظلم أن يكون المجلس البلدي والبلدية كيانا واحدا.

● وداد المخلد: جميع التراخيص الصادرة وفق القانون القديم تظل تراخيص صحيحة ويتم إصدار شهادات الأوصاف حتى لو لم تكن هناك مواقف سيارات، كما أن القانون الحالي تم عرضه على المدير العام ووزير البلدية وكذلك الإدارة القانونية في البلدية.

● المستشار حسين العجمي من الإدارة القانونية: أننا الآن في فترة انتقالية لمعرفة الملاحظات والتعديلات المتعلقة بتطبيق القانون، كما أن الإدارة القانونية شاركت بالإجتماع.

● وداد المخلد: تاريخ تطبيق القانون يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وهو 12 يوليو 2016 وبذلك يكون التطبيق في اليوم اللاحق.

● فهد الصانع: للأسف قانون البلدية الحالي أو السابق أغفل أن يكون هناك باب خاص لنزع الملكية فيما يتعلق بنظام التبادل.



د.حسن كمال وم. علي الموسى ومشعل الجويسري واسامة العتيبي وفهد الصانع وعادل الميع ويوسف الصنعبي خلال الحلقة النقاشية

البلدي السابقين وهم أعضاء في لجنة المرافق وضعوا هذا النص لاختلاف المجلس البلدي عن طبيعة المجالس الأخرى في الكويت.

● مشعل الجويسري: ان من وضع القانون الحالي كان يهدف الى عدم منافسة أعضاء المجلس البلدي لهم في الانتخابات البرلمانية، أما فيما يخص مخالفات البناء فإنه لا توجد منطقة لم تكن فيها مخالفات، ولذلك فإن تطبيق القانون سيحدث صدمات مع المواطنين.

● فهد الصانع: صحيح ان البلدية لم توضع لوائح البناء وفق القانون الجديد، ولكن على أرض الواقع لا يمكن تطبيقها خاصة أن أحد المسؤولين أكد أنه لا يمكن تطبيق المادة المتعلقة بمواقف السيارات في المباني الاستثمارية وكذلك يجب التفريق بين العقارات الصادرة برخص خلال القانون القديم وبين العقارات القديمة الجديد 2016 وقد نص القانون القديم على أن اللوائح تصدر بقانون وأن لوائح البناء تحتكم إلى قرار الوزاري 2009/209 ولذلك لابد

الشؤون المالية والإدارية للامانة العامة للمجلس وفقا لانظمة ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية والإيجرة الرقابية وان الامين العام يمارس اختصاصات وكيل الوزارة على موظفيه، كما ان المادة الـ 38 تشير الى تحديد الغرامات المتعلقة بالبناء، بسبب كثرة اللحوم الفاسدة ومخالفات البناء، ولذلك كانت العقوبات القديمة وفق القانون القديم 2005/5، ولم يكن هناك سقف أعلى أو أقل لمبالغ المخالفة، كما ان مخالفات البناء الاستثماري لم تكن هذه العقوبات كبيرة.

● وداد المخلد: جميع التراخيص الصادرة وفق القانون القديم تظل تراخيص صحيحة ويتم إصدار شهادات الأوصاف حتى لو لم تكن هناك مواقف سيارات، كما أن القانون الحالي تم عرضه على المدير العام ووزير البلدية وكذلك الإدارة القانونية في البلدية.

● المستشار حسين العجمي من الإدارة القانونية: أننا الآن في فترة انتقالية لمعرفة الملاحظات والتعديلات المتعلقة بتطبيق القانون، كما أن الإدارة القانونية شاركت بالإجتماع.

● وداد المخلد: تاريخ تطبيق القانون يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وهو 12 يوليو 2016 وبذلك يكون التطبيق في اليوم اللاحق.

● فهد الصانع: للأسف قانون البلدية الحالي أو السابق أغفل أن يكون هناك باب خاص لنزع الملكية فيما يتعلق بنظام التبادل.

● مديرة المكتب الفني وداد المخلد: نحن محتاجون سماع وجهات النظر بهذا القانون إضافة إلى شرح بعض المواد وتسببت في بعض اللبس في هذا القانون، ومنها ما يخص مواقف السيارات من المباني الاستثمارية والتجارية، خاصة أننا مازالنا نطبق لوائح البناء القديمة كما ان الجهاز التنفيذي يدرس لوائح التنفيذية بما فيها لائحة البناء، ولذلك لا توجد اي عوائق للتطبيق، وهناك بعض السلبيات في قانون البلدية، وفيما يتعلق بالفصل المالي والإداري للمجلس عن البلدية خاصة أنها هيئة مستقلة بما فيها الجهاز التنفيذي والمجلس ولذلك حسب قانون الميزانيات لابد ان تكون لا ميزانية واحدة يمكن ان خلالها محاسبة الوزير المختص، ولذلك الاستقلال المالي للمجلس البلدي عن البلدية مخالف وغير ممكن، مواد الميزانية تضم كل اوجه الصرف اما بخصوص الاستقلال الإداري وحسب المادة 45 ينص على ان يخصص للمجلس البلدي برنامج مستقل ضمن ميزانية البلدية والمجلس يقترح تنظيم

المرافق العامة لأن ما تمت دراسته ليس هذا القانون. ● حسن كمال: القانون تم تقسيمه الى اربعة أبواب رئيسية منها الأول والثاني لتحسين العمل في البلدية، أما بقية الأبواب فتتعلق بتحديد المخالفات وهناك عدة مواد تتعلق بالمجلس البلدي حيث قللت من صلاحيات المجلس البلدي، خاصة ان القانون القديم «2005/5» اضعف المجلس البلدي، ويأتي هذا القانون ليكمل ضعف المجلس كما ان قضية تحديد 100 يوم لإقرار المعاملات المرسلة للمجلس جانب منهم، كما ان بعض الآراء الواردة من الجهاز التنفيذي غير واضحة وينقصها بعض الموافقات وأحيانا تكون المعاملات عامة.

● الرائد فهد العثمان إدارة الانتخابات: لم يتم الاجتماع معنا بشأن الموضوع ولم يتم الأخذ كذلك سؤالي ما هو الهدف التشريعي من اعتبار عضو المجلس البلدي مستقلا عند ترشحه لمجلس الأمة؟

● مشعل الجويسري: المشكلة تكمن في وضع تلك الفقرة بالقانون.

● مشعل الجويسري: القانون يستحق مراجعة خاصة انه تم عرض بعض التصورات والمقدمات خلال جلسة المجلس البلدي في الايام الاخيرة لم تؤخذ بتلك الملاحظات، والقانون أصبح اسرا واقعا وهناك لوائح لو تم تطبيقها ستؤدي الى كارثة.

● فهد الصانع: القانون يحتوي على العديد من المثالب، وهناك بعض المواد مثل لوائح البناء وخاصة المادة 33، خاصة انه لا يمكن عمل مواقف سيارات، كما ان هناك مغالطات كثيرة فيما يتعلق بالفصل المالي والإداري للمجلس من البلدية وان القانون الجديد تعتبر فيه مخالفة وتداخل بالاختصاصات بين الجهازين فيما يتعلق بالجانب المالي، كذلك المخالفات تم الذهاب الى اعلى قيمة بالغرامة بالسكن الخاص، وذلك القانون الحالي ما تم عرضه على لجنة المرافق لم يؤخذ به ولذلك لابد من تعديل بعض المواد.

● علي الموسى: هناك العديد من الملاحظات وهناك صعوبة في تنفيذ القانون رغم ان هذا القانون لم يبحث في لجنة

العتيبي: اقتراح تشكيل لجنة لفحص القانون

إضافة مواد جديد أو إلغاء بعض النصوص

صدور أحكام سلبية ضد البلدية بسبب عدم التدريب على تحرير المخالفات

كمال: وجود بعض المواد أدى إلى تقليص صلاحيات المجلس

المخلد: الفصل الإداري والمالي للمجلس عن البلدية مخالف وغير ممكن

الشريفة: النتائج المتميزة التي تم تحقيقها تعكس مدى الجدية في دعم المشاريع

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

أكد خلال تفقده مشروع القرية التراثية بشرق تنفيذ مشاريع عملاقة لتعزيز مكانة الكويت عالميا

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية

المنفوشي: دعم المستثمر الكويتي وتذليل العقبات أمام المشاريع التنموية



ممثلو بعض الجهات خلال حضورهم الحلقة

إتلاف 1,5 طن مواد غذائية بمنطقة صباحان إزالة 18 مقهى غير مرخص في حوالي

بمنطقة صباحان، مشيراً إلى أنه سيتم تكثيف الحملات في الأيام المقبلة للتأكد من جميع المواد الغذائية التي تقدم للمستهلك.

ولفت الهاجري إلى أنه خلال الحملة الميدانية تم رصد مصنع يتداول مغلفات غذائية منتهية الصلاحية بأحد المصانع بمنطقة صباحان حيث أسفرت عن مصادرة وإتلاف طن و513 كغم بمردم الغفايات.

أن التعامل مع الجميع ولا تهاون ولا استثناءات في تطبيق القانون مع المخالفين للوائح وأنظمة البلدية.

من جهة أخرى، كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تنفيذ فريق الطوارئ التابع لفرع بلدية محافظة مبارك الكبير حملة ميدانية في منطقة صباحان الصناعية حيث أسفرت الحملة عن مصادرة وإتلاف طن و513 كغم من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية.

وفي هذا الصدد، أوضح رئيس فريق طوارئ مبارك الكبير ناصر الهاجري أن مفتشي الفريق يقومون بصفة دورية بالتفتيش على الشركات الغذائية

كشفت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة حولي بحملة مكثفة على المقاهي غير المرخصة في منطقة حولي بهدف الحد من ظاهرة انتشار المقاهي غير المرخصة بالمحافظة وأسفرت الحملة عن إزالة 18 مقهى مخالفا.

وفي هذا السياق، أوضح مدير فرع بلدية محافظة حولي فلاح الشمري ان الحملة جاءت بناء على خطة بلدية المحافظة بتكثيف الحملات التفتيشية في جميع أنحاء المحافظة وتنفيذا لتعليمات مدير عام البلدية م. أحمد المنفوشي وبمتابعة مباشرة من نائب المدير العام لشؤون قطاع محافظتي حولي والأحمدي فهد ندغيم العتيبي للحد من مخالفات المقاهي التي تسج بها منطقة حولي وتقوم باستغلال المساحات للحصول على ترخيص من قبل البلدية إلى جانب التاكيد من ترخيص المقاهي.

ولفت الشمري إلى أن المفتشين حريصون كل الحرص على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية قبل تحرير المخالفات، مبينا

للسياح من مختلف أقطار العالم.

وأكد المنفوشي أن المشروع يعتبر من أحد مراحل مشروع تطوير شارع عبدالله الأحمدي وهو بنظام B.O.T ويقع المشروع مقابل ثقعة الشمال حيث يحده من الشمال شارع الخليج العربي ومن الشرق شارع خالد بن الوليد ومن الجنوب شارع عبدالله الأحمدي ويحده من الغرب مشروع بنك الكويت المركزي الجديد، لافتا إلى كما تم توفير سراديبين لمواقف سيارات لسعد 1200 سيارة وأخرى متعددة الأذوار تتسع لـ 600 سيارة.

من جهتها أبدت م. نادية الشريفة استعدادها على تذليل أي عقبات تواجه المستثمرين الكويتيين في ظل وجود عدة مشاريع تنموية قائمة وأخرى سيتم تنفيذها خلال المرحلة القادمة، وقالت: أننا نسعى من خلال الجهود الحثيثة التي نبذلها في هذا المجال إلى المساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية التي تنتهجها الحكومة ولا شك أن النتائج المميزة التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية تعكس مدى الجدية في دعم كافة المشاريع من أجل نهضة وتقدم الكويت.



م. أحمد المنفوشي خلال جولته في القرية التراثية بشرق

في قلب العاصمة ويتميز بكونه علامة من علامات الكويت البارزة حيث يشكل هذا المشروع نموذجا مصغرا لمدينة الكويت في الماضي مع توفير كافة الخدمات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.

وجال المنفوشي في كافة مرافق المشروع اطلع خلالها على عدد من العوالم التي تواجه منها ما يتعلق بالمباني التاريخية والدواوين والطريق المهادي للمشروع وعدد بحلها وتذليلها من خلال التعاون مع مختلف الجهات المعنية والرقابية بهدف إتمام تنفيذ كافة مراحل التي تتكون من خمس مناطق رئيسية وهي المنطقة الأولى: فندق خمس نجوم المنطقة الثانية الفيلات الفندقية، المنطقة الثالثة المنطقة التجارية الأولى

كشفت م. أحمد المنفوشي عن توجه البلدية لتنفيذ عدد من المشاريع العملاقة خلال الفترة المقبلة لتعزيز مكانة الكويت عالميا بما يتماشى وتوجهيات صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وأكد المنفوشي خلال جولته الميدانية لمشروع القرية التراثية بشرق ورافقه فيها نائب المدير العام لشؤون قطاع المشاريع م. نادية الشريفة وعدد من المسؤولين حرص البلدية على تحقيق التميز وإزاحة العقبات وتذليل كافة العقبات بهدف تنفيذ المشاريع وفقا لجداولها الزمنية دون أي تأخير، معربا عن اعتزازه بالكوادر الوطنية التي ستدير تلك المشاريع الحيوية من المستثمرين الكويتيين.

وأطلع خلال جولته على عرض مرئي عن المشروع وكافة مكوناته ومراسل تنفيذيه والذي يقع على مساحة 76191 مترا مربعا ويعد من أهم وأبرز المشاريع التنموية والاستثمارية في الكويت نظرا لما يمثله من قيمة ثقافية وتراثية وسياحية كبيرة الذي يهدف إلى إيجاد معلم تراثي وسياحي بارز



تحرير إحدى المخالفات